



تونس في 20 / 04 / 2018

مراسلة رقم 127 / 2018

إلى السيد رئيس مجلس النواب

سؤال كتابي إلى السيد وزير العدل على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول التداخل الخطير واللامقبول بين الحزب الحاكم ومؤسسة السجون والإصلاح

سيدي الوزير
سلاما و إحتراما ، أما بعد :

ينص الفصل التاسع عشر من الدستور على أن : " الأمن الوطني أمن جمهوري، قواته مكلفة بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون، في كنف إحترام الحريات وفي إطار الحياد التام " .

أكد رئيس الهيئة محمد التليلي المنصري أن السيد أنيس معزون المترشح الثاني بقائمة نداء تونس (الحزب الحاكم) في قائمة أريانة قام بتجاوز إنتخابي خطير حيث سمح لنفسه بالمشاركة دون صفة في منح الرتب لضباط من السجون والإصلاح .

هذا الأمر مرفوض شكلا ومضمونا ولا يليق بدولة المؤسسات.

سيدي الوزير،

من سمح له بالدخول في المكان الذي شهد حفلة الترقية ؟

بأي صفة قام بذلك ؟



أين حياد الإدارة من مثل هذا التصرف المرفوض والخطير ؟

هل كانت ستمر هذه الحادثة مرور الكرام لو كانت من طرف حزب معارض ؟

هل تم فتح تحقيق إداري حول هذه الفضيحة ؟ الرجاء مدنا بتطورات هذا التحقيق الذي سنتابعه بكل إنتباه.

ماهي الإجراءات التي ستتخذونها حتى لا تكرر هذه المهزلة وحماية مؤسسة السجون والإصلاح من مثل هذه الإختراقات؟

ما مدى تغل وتحكم الحزب الحاكم في وزارتك، ومدى حيادها ؟

في إنتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير أسمى عبارات التقدير.

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

المصاحب :

- صور توثق الحادثة.

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
الوزير

من وزير العدل

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ص 2125 / 1

الموضوع: أربعة أسئلة كتابية إلى وزير العدل.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 804 بتاريخ 2 ماي 2018.

المصاحيب: بطاقة تتضمن إجابة وزارة العدل على الأسئلة الكتابية.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الإجابة كتابيا على أربعة (4) أسئلة كتابية توجه بها النواب السادة فيصل التبيني (2) وعبد الرؤوف الشريف (1) وياسين العياري (1) على معنى أحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم البطاقة المصاحبة والمتضمنة عناصر الإجابة على الأسئلة المذكورة.

وزير العدل

غازي الجريبي





2018 جوان 02

638

III- السؤال الثالث والرابع: للنائبين السيدين عبد الرؤوف الشريف وياسين العياري

حول مشاركة مسؤول حزبي والمترشح بقائمة نداء تونس في أريانة ضمن حفل تعليق شارات الرتب الجديدة لأحد ضباط السجون والإصلاح:

تجدر الإشارة أولاً إلى أن صورة ضابط السجون والإصلاح التي تم تنزيلها على مواقع التواصل الاجتماعي تعود إلى السنة الفارطة وبالتحديد إلى تاريخ 18 أفريل 2017 بمناسبة الاحتفال بالذكرى 61 لعيد قوات الأمن الداخلي التي أجريت بمقر ولاية أريانة .

وقد جرى العمل على الاحتفاء بمجموعة من الإطارات والأعوان من مختلف أسلاك قوات الأمن الداخلي بمقر الولايات بكامل تراب الجمهورية تحت إشراف والي الجهة، وفقاً لمرجع النظر الترابي لمكان العمل، علماً بأن كافة الإجراءات التنظيمية وجميع الترتيبات بما في ذلك اختيار المدعوين والضيوف ترجع بالنظر إلى والي الجهة دون سواه.

أمّا الإدارة العامة للسجون والإصلاح فإنها تتولّى كلّ سنة تنظيم موكب تعليق الشارات والأوسمة لفائدة منظورها بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح تحت إشراف وزير العدل وبحضور بعض القضاة وأعوان وإطارات وزارة العدل والإدارة العامة للسجون والإصلاح دون غيرهم.

وبناء على كلّ ما سبق وطالما أنّ الدّعوة الموجهة إلى أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي للتكريم قد صدرت عن سلطة إدارية جهوية بمناسبة احتفال رسمي، فإنه لا يمكن مؤاخذه إدارته على الترخيص له في الحضور أو تحميلها مسؤولية حضور مسؤولين حزبيين لمثل هذه الاحتفالات.